Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والاضطراب في لفظه، والإدراج، وثبوت ما يخالفه عن صحابيه، ومخالفته لما رواه عدد التواتر[1]

ويحتمل أن قتادة ممن عنى بكاتب «فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين» وأنه قال اجتهادًا من عنده «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»، وإن الكاتب ظنها من تتمة الرواية فأدرجها معها.

المسألة الرابعة : المضطرب :

الحديث المضطرب هو الحديث الذي اختلف في روايته على وجوه متعارضة، بحيث لا يمكن الجمع ولا الترجيح.

ولاشك أنه إذا وقع الاختلاف في الرواية إلى هذا الحد، فلابدّ من الحكم عليها بالضعف والرد، إذ الاضطراب دليل عدم الضبط.

ومن أمثلته:

- ما رواه الترمذي، من حديث فاطمة بنت قيس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن في المال حقًا سوى الزكاة»، ورواه ابن ماجه بلفظ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»، وكلاهما من طريق شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، إلا أن رواية الترمذي هي عن الأسود بن عامر عن شريك، ومن طريق أخرى عن محمد ابن الطفيل عنه، أما رواية ابن ماجه فهي من طريق يحيى ابن آدم عنه.

فهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لإحدى الروايتين.

وفضلاً عن اضطراب هذا الحديث، فهو مضعف من وجه آخر، هو ضعف أحد رواته، ورفعه غير صحيح، بل هو "مقطوع"، أي من قول الشعبي: قال الترمذي عقب روايته لهذا الحديث: «هذا حديث إسناده ليس بذاك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف، وروى بيان وإسماعيل بن سالم الشعبي هذا الحديث قوله، وهو أصح»[2].

---

[1] التبصرة والتذكرة للعراقي ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ وتدريب الراوي للسيوطي ١ / ٢٥٤ - ٢٥٧.

[2] سنن الترمذي ٣/ ٦٢ - ١٦٣ وسنن ابن ماجه رقم الحديث. ١٧٨٩